هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
Zakat, Tax and Customs Authority

توضيح بشأن المؤشرات الواجب اتباعها لتحديد الإقامة الضريبية وفق لمعيار الإبلاغ المشترك (CRS) والمعالجة الخاصة بها

توضيح بشأن المؤشرات الواجب اتباعها لتحديد الإقامة الضريبية وفق لمعيار الإبلاغ المشترك (CRS) والمعالجة الخاصة بها

1) المؤشرات (Indicia)

«المؤشرات» هي إشارات أو دلائل محددة قد تشير بأن العميل يُصنَّف ضمن الأشخاص الواجب الإبلاغ عنهم، أي أن معلومات حسابه المالي يجب تقديمها إلى السلطات الضريبية بموجب أحكام معيار للإبلاغ المشترك (CRS). تجدر الإشارة بأن هذه المؤشرات لا تؤكد وحدها صفة الخضوع للإبلاغ، لكنها تستوجب مزيداً من التحقق وفق متطلبات العناية الواجبة.

2) مؤشرات معيار للإبلاغ المشترك (CRS Indicia) - حسابات الافراد الموجودة مسبقًا (Pre-existing Individual Account)

يصنف الحساب كحساب واجب الإبلاغ إذا توفرت أي من المؤشرات التالية:

1. تحديد صاحب الحساب كمقيم ضريبي في دولة خاضعة للإبلاغ (Reportable Jurisdiction).
2. وجود عنوان بريد حالي في دولة خاضعة للإبلاغ.
3. وجود عنوان إقامة حالي في دولة خاضعة للإبلاغ.
4. وجود رقم هاتف واحد أو أكثر في دولة خاضعة للإبلاغ، دون وجود أي رقم هاتف في الدولة التي تقع فيها المؤسسة المالية المُبلِغة. ملاحظة: لا يُعتبر رقم الهاتف مؤشرًا ما لم يكن من الواضح أنه تابع لدولة خاضعة للإبلاغ (على سبيل المثال، يحتوي على رمز دولي منشور تابع لدولة أجنبية).
5. تعليمات مستدامة (Standing instructions) (المتعلقة بالحسابات المالية باستثناء حسابات الإيداع) لتحويل الأموال إلى حساب في دولة مُبلغ عنها. **ملاحظة:** تُعتبر تعليمات الدفع او التحويل «تعليمات مستدامة» إذا فوّض صاحب الحساب المؤسسة المالية المُبلغة بإجراء مدفوعات او تحويلات متكررة، دون الحاجة إلى تعليمات إضافية، إلى حساب آخر ويمكن تحديده بوضوح على أنه حساب موجود في دولة خاضعة للإبلاغ. أما التعليمات الخاصة بإجراء دفعة واحدة، حتى وإن صدرت قبل فترة طويلة من موعد الدفع، فلا تُعد تعليمات مستدامة.

6. وجود توكيل رسمي ساري المفعول حاليًا أو تفويض توقيع ممنوح لشخص لديه عنوان في دولة خاضعة للإبلاغ.

7. تعليمات بحفظ البريد (Hold Mail) أو وجود عنوان "عناية (In-care-of)" في دولة خاضعة للإبلاغ، إذا لم تحتفظ المؤسسة المالية المُبلغة بأي عنوان آخر لصاحب الحساب.

3) الإجراءات المتّبعة عند اكتشاف المؤشرات - الحسابات الفردية الموجودة مسبقًا (Pre-existing Individual Account)

"معالجة المؤشرات" (Curing Indicia) هو مصطلح يُستخدم لوصف الإجراءات التي يتعيّن على المؤسسة المالية المُبلغة اتخاذها للتأكّد مما إذا كانت المؤشرات المُكتشفة يجب أن تُعتمد كعامل حاسم ونهائي في تحديد الإقامة الضريبية لصاحب الحساب. ادناه الخطوات الازمة لمعالجة كل مؤشر:

الرقم	مؤشر (CRS Indicia)	الإجراءات المتخذة لمعالجة المؤشر
1	تحديد صاحب الحساب كمقيم ضريبي في دولة خاضعة للإبلاغ	1. الحصول على إقرار ذاتي من صاحب الحساب يوضح دولة (أو دول) إقامته الضريبية، غير الدولة الخاضعة للإبلاغ التي تم اكتشافها في المؤشر، و 2. مستندات موثقة تُثبت أن صاحب الحساب غير خاضع للإبلاغ.
2	عنوان المراسلة الحالي (بما في ذلك صندوق البريد) في دولة خاضعة للإبلاغ	
3	عنوان الإقامة الحالي (بما في ذلك صندوق البريد) في دولة خاضعة للإبلاغ	
4	رقم هاتف واحد أو أكثر حالي في دولة خاضعة للإبلاغ، ولا يوجد رقم هاتف في المملكة العربية السعودية	
5	التعليمات المستدامة (باستثناء حسابات الإيداع) لتحويل الأموال إلى حساب قائم في دولة خاضعة للإبلاغ	
6	توكيل رسمي أو تفويض توقيع ساري المفعول ممنوح لشخص عنوانه في دولة خاضعة للإبلاغ	1. الحصول على إقرار ذاتي من صاحب الحساب يوضح دولة (أو دول) إقامته الضريبية، غير الدولة الخاضعة للإبلاغ التي تم اكتشافها في المؤشر، أو 2. مستندات موثقة تُثبت أن صاحب الحساب غير خاضع للإبلاغ.

7	تعليمات بحفظ البريد (Hold Mail) أو عنوان «عناية» (In-care-of) في دولة خاضعة للإبلاغ، في حال عدم وجود أي عنوان آخر لدى المؤسسة المالية المُبلغة لصاحب الحساب	1. إجراء بحث يدوي في السجلات الورقية (وفقًا للفقرة 6.1.10 من إرشادات الإبلاغ المشترك الصادرة عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك)، أو 2. الحصول على إقرار ذاتي أو مستندات موثقة تُثبت الدولة (أو الدول) التي يقيم فيها صاحب الحساب لأغراض ضريبية.

يرجى ملاحظة أن نموذج الإقرار الذاتي المُقدَّم من صاحب الحساب يجب أن يجتاز **اختباري الصلاحية والمعقولية (Validity and Reasonableness Tests)**، وذلك وفقًا لما هو موضح في إرشادات معيار للإبلاغ المشترك (CRS) الصادرة من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، على النحو التالي:

- اختبار الصلاحية (Validity Test) **القسم 5.4.8**
- اختبار المعقولية (Reasonableness Test) **القسم 5.4.9**.

بالإضافة الى ذلك، تُعد المستندات الموثقة كافية لإثبات أن صاحب الحساب غير خاضع للإبلاغ، إذا توفرت فيها الشروط التالية:

- تؤكد أن صاحب الحساب مقيم في دولة غير الدولة الخاضعة للإبلاغ ذات الصلة؛ **أو**
- تتضمن عنوان إقامة حالي خارج الدولة الخاضعة للإبلاغ ذات الصلة؛ **أو**
- صادرة عن جهة حكومية مخولة في دولة غير الدولة الخاضعة للإبلاغ ذات الصلة.

(يرجى الرجوع إلى **الفقرة 5.9** من إرشادات معيار للإبلاغ المشترك (CRS) للاطلاع على مزيد من التفاصيل المتعلقة بصلاحية المستندات ومدة الاحتفاظ بها)

4) الإجراءات المتّبعة عند اكتشاف المؤشرات - حسابات الكيانات الموجودة مسبقًا (Pre-existing Entity Account)

بالنسبة لحسابات الكيانات الموجودة مسبقًا، يجب على المؤسسات المالية المُبلِغة (RFI) تحديد ما إذا كان الكيان مقيماً ضريبياً في دولة خاضعة للإبلاغ. وفي حال تعذر تحديد الإقامة الضريبية بشكل موثوق من خلال المعلومات المتوفرة، يتعين على المؤسسة المالية إجراء بحث يشمل ما يلي:

1. مكان التأسيس أو التسجيل في دولة خاضعة للإبلاغ

2. عنوان المراسلة أو الإقامة في دولة خاضعة للإبلاغ

3. وجود عنوان لأي شخص مسيطر ضمن كيان غير مالي سلبي (Passive NFE) في دولة خاضعة للإبلاغ، مما قد يؤدي إلى التزامات إضافية تتعلق بتحديد وتوثيق المستفيدين الحقيقيين.

5) الخطوات التي يجب اتخاذها عند العثور على المؤشرات - حسابات الكيانات

الرقم	مؤشر (CRS Indicia)	الإجراءات المتخذة لمعالجة المؤشر
1	مكان التأسيس أو التسجيل في دولة خاضعة للإبلاغ	1. الحصول على إقرار ذاتي من الكيان يُؤكد أنه غير مقيم ضريبيًا في دولة خاضعة للإبلاغ، أو 2. التوصل إلى نتيجة معقولة، بناءً على المعلومات المتاحة لدى المؤسسة المالية أو المعلومات المتاحة علنًا، إلى أن الكيان ليس شخصًا اعتباري خاضعًا للإبلاغ.
2	عنوان المراسلة أو الإقامة في دولة خاضعة للإبلاغ	
3	عنوان لأي شخص مسيطر ضمن كيان غير مالي سلبي (Passive NFE) في دولة خاضعة للإبلاغ	1. تطبيق إجراءات المؤشرات الفردية على كل شخص مسيطر. وذلك وفقًا لما هو مبيّن في قسم ‹العناية الواجبة الإضافية تجاه الكيانات غير المالية السلبية› أدناه.

يرجى ملاحظة أن نموذج الإقرار الذاتي المُقدَّم من الكيان يجب أن يجتاز اختباري الصلاحية والمعقولية (Validity and Reasonableness Tests)، وذلك وفقًا لما هو منصوص عليه في إرشادات معيار الإبلاغ المشترك (CRS) المعتمدة من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، والتي تهدف إلى ضمان دقة ومصداقية المعلومات المقدمة:

- اختبار الصلاحية (Validity Test) **القسم 5.4.8**
- اختبار المعقولية (Reasonableness Test) **القسم 5.4.9**

تشمل المعلومات التي تساعد في التوصل إلى نتيجة معقولة بشأن حالة الكيان إذا ما كان خاضعًا للإبلاغ ما يلي:

- معلومات صادرة عن جهة حكومية، مثل القوائم التي تنشرها الإدارات الضريبية وتتضمن أسماء ومعلومات تعريفية للمؤسسات المالية. على سبيل المثال، إذا ادّعى صاحب الحساب أنه مؤسسة مالية (باستثناء الكيانات الاستثمارية المدارة مهنيًا والمقيمة في دولة غير مشاركة)، وقدم رقم تعريف وسيط عالمي (GIIN)، يمكن للمؤسسة المالية التحقق من صحة هذا الرقم من خلال

الرجوع إلى قائمة المؤسسات المالية الأجنبية (FFI) لدى مصلحة الضرائب الأمريكية (IRS). ومع ذلك، لا يُعد رقم GIIN وحده كافيًا لتحديد حالة الكيان، وبالتالي يجب على المؤسسة اتخاذ خطوات إضافية للتوصّل إلى نتيجة معقولة، مثل الحصول على:

- شهادة من الدولة المعنية تُؤكد أن الكيان هو مؤسسة مالية فيها؛ أو
- شهادة من الجهة المرخصة للمؤسسة المالية تُؤكد أن الترخيص ما زال ساريًا؛
- معلومات من سجل حكومي متاح للعامة؛
- معلومات مُفصح عنها في سوق أوراق مالية معتمد؛
- أي تصنيف علني لصاحب الحساب تم تحديده بناءً على نظام ترميز صناعي موحد.

وفقًا **للفقرة 9.2** من إرشادات معيار للإبلاغ المشترك(CRS) الصادرة من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، **لا يشمل** مصطلح «شخص خاضع للإبلاغ» الكيانات التي تُصنَّف على النحو الآتي:

- شركة تُتداول أسهمها بشكل منتظم في سوق أو أكثر من الأسواق المالية المعترف بها؛
- شركة تُعد كيانًا مرتبطًا بشركة من النوع المذكور أعلاه؛ أو
- كيان حكومي؛ أو
- منظمة دولية؛ أو
- مصرف مركزي؛ أو
- مؤسسة مالية (باستثناء الكيان الاستثماري المُدار مهنيًا والمقيم في دولة غير مشاركة في نظام CRS).

على عكس الحسابات الفردية، يجب مراجعة الأشخاص المسيطرين في الكيانات غير المالية السلبية (Passive NFEs) بشكل منفصل للتحقّق من وجود مؤشرات خاصة بهم، حيث قد يكون هؤلاء الأشخاص خاضعين للإبلاغ بناءً على الدولة التي يقيمون فيها ضريبيًا.

6) العناية الواجبة الإضافية للكيانات غير المالية السلبية (Passive NFE):

في حال كان الحساب مملوكًا من قبل كيان غير مالي سلبي (Passive NFE)، يجب على المؤسسات المالية المُبلِغة (RFIs) اتخاذ الإجراءات التالية:

- تحديد الأشخاص المسيطرين (مثل المدراء، الأمناء، كبار المسؤولين التنفيذيين)؛ و
- تطبيق قواعد المؤشرات الفردية على كل شخص مسيطر؛ و
- الإبلاغ عن هؤلاء الأفراد إذا كانوا مقيمين ضريبيًا في دول خاضعة للإبلاغ

يمكن للمؤسسة المالية الاعتماد على المعلومات المتاحة للجمهور (مثل السجلات العامة) أو على المعلومات التي تم جمعها والاحتفاظ بها وفقًا لإجراءات مكافحة غسل الأموال/اعرف عميلك (AML/KYC) لتحديد الأشخاص المسيطرين. كما يمكن استخدام هذه الإجراءات لتحديد ما إذا كان الشخص خاضعًا للإبلاغ في حال كان الرصيد أو القيمة الإجمالية للحساب لا تتجاوز 1,000,000 دولار أمريكي في 7 سبتمبر 2017. إذا تجاوز الرصيد الإجمالي أو قيمة الحساب مبلغ 1,000,000 دولار أمريكي في 7 سبتمبر 2017، فيجب على المؤسسة المالية الحصول على إقرار ذاتي من الكيان المالك للحساب أو من كل شخص مسيطر لتحديد ما إذا كان الشخص المعني يُعتبر خاضعًا للإبلاغ. إذا كان أي من الأشخاص المسيطرين على الكيان غير المالي السلبي شخصًا خاضعًا للإبلاغ، يُعتبر الحساب بالكامل حسابًا خاضعًا للإبلاغ.

7) الجنسية ليست مؤشرًا في إطار معيار للإبلاغ المشترك (CRS):

لا تُعد الجنسية من المؤشرات المعتمدة في إطار معيار الإبلاغ المشترك، إذ يُركز المعيار حصريًا على الإقامة الضريبية لتحديد ما إذا كان الحساب خاضعًا للإبلاغ.

- لا يُعد حمل الجنسية أو التمتع بها سببًا لتفعيل متطلبات العناية الواجبة أو الإبلاغ.
- لا ينبغي للمؤسسات المالية المُبلِغة استخدام الجنسية كبديل للإقامة الضريبية في تحديد الحسابات الخاضعة للإبلاغ.

يستند ذلك إلى المبدأ الأساسي لمعيار الإبلاغ المشترك، وهو الضريبة على أساس الإقامة، وبالتالي لا يُطلب من المؤسسات المالية أن تتعامل مع الجنسية كمؤشر يستوجب تطبيق إجراءات إضافية للعناية الواجبة أو الإبلاغ وعليه فان الإبلاغ بناء على الجنسية يعد مخالفة للمعيار.

8) تعاون صاحب الحساب في معالجة او تثبيت المؤشرات:

عندما تقوم المؤسسة المالية المُبلِغة بالتواصل مع صاحب الحساب للحصول على إقرار ذاتي، لكن:

- يمتنع او يفشل صاحب الحساب عن تقديم إقرار ذاتي صالح خلال 90 يومًا من بدء التواصل؛ عندها يجب على المؤسسة:
- اعتبار الحساب «خاضعًا للإبلاغ بشكل تلقائي»
- الإبلاغ عن الحساب بناءً على المعلومات المتاحة

التنسيق مع الجهة الرقابية للمؤسسة المالية المُبلِغة لاتخاذ الإجراءات الازمة.

9) أفضل الممارسات للمؤسسات المالية المُبلِغة:

- يتعيّن على المؤسسة المالية المُبلغة (RFI) توثيق جميع إجراءاتها المتخذة لمعالجة المؤشرات، وذلك من خلال الاحتفاظ بالأدلة والمستندات التي تُثبت تلك الإجراءات، لتكون متاحة للفحص عند الحاجة.
- إنشاء ضوابط قادرة على اكتشاف أي تغيّر في المؤشرات والتنبه إليها، مع مراجعة الحسابات دوريًّا لرصد أي تغيّرات في الظروف.
- أتمتة التنبيهات لاكتشاف المؤشرات ومتابعة الحالات التي تتطلب عناية إضافية.
- تدريب الموظفين بشكل منتظم على أحكام ومتطلبات معيار الإبلاغ المشترك.
- الاحتفاظ بسجلات لكافة الإجراءات المتخذة في إطار العناية الواجبة ومعالجة المؤشرات.
- مراجعة الحسابات بصورة دورية لرصد أي تغيّر في ظروف صاحب الحساب قد يؤثر على حالته الضريبية.

امسح هذا الكود للاطّلاع على آخر تحديث
لهذا المستند وكافة المستندات المنشورة
أو تفضل بزيارة الموقع الإلكتروني zatca.gov.sa